

الجمهورية التونسية
النشريات الرسمية للديوانة التونسية
توزيع عام
قوانين وأوامر وقرارات وإعلانات
(صادرة بالرائد الرسمي)

قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 16 ماي 2022 يتعلق بتعيين أمري
صرف مساعدين.

رائد رسمي عدد 56 بتاريخ 2022.05.20
إيداع قانوني بتاريخ 2022.05.21

نص رقم ت.ع 035 لسنة 2022

بتاريخ 2022.05.23

مساندة مصالح أخرى.

إن وزيرة المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 المؤرخ في 22
سبتمبر 2021 المتعلق بتدابير استثنائية،

وعلى القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13
فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد
81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 وعلى جميع
النصوص التي نقحتها وتممتها وخاصة الفصول عدد 6 و87 و
133 و190 و191 منها،

وعلى الأمر عدد 316 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي
1975 المتعلق بضبط مشمولات وزارة المالية،

وعلى الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل
1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية وعلى جميع النصوص التي
نقحتها وتممتها وخاصة الأمر الحكومي عدد 491 لسنة 2019
المؤرخ في 10 جوان 2019،

وعلى الأمر عدد 29 لسنة 1994 المؤرخ في 6 ماي 1994
المتعلق بضبط تنظيم مشمولات الحرس الديواني وعلى جميع
النصوص التي نقحتها أو تممتها وخاصة الأمر عدد 135 لسنة
2012 المؤرخ في 24 أكتوبر 2012،

وعلى الأمر عدد 1845 لسنة 1994 المؤرخ في 6 سبتمبر
1994 المتعلق بتنظيم الإدارة العامة للديوانة بوزارة المالية وعلى
جميع النصوص التي نقحتها وتممتها وخاصة الأمر عدد 772 لسنة
2014 المؤرخ في 23 جانفي 2014،

وعلى الأمر عدد 94 لسنة 2008 المؤرخ في 16 جانفي
2008 المتعلق بتنظيم وضبط مشمولات المصالح الخارجية
للإدارة العامة للأداءات بوزارة المالية وعلى جميع النصوص التي
نقحتها أو تممتها وخاصة الأمر الحكومي عدد 1156 لسنة 2017
المؤرخ في 27 أكتوبر 2017،

وعلى الأمر عدد 1219 لسنة 2013 المؤرخ في 22 جانفي
2013 المتعلق بتنظيم المراكز المحاسبية العمومية التابعة لوزارة
المالية،

وعلى الأمر الحكومي عدد 1067 لسنة 2019 المؤرخ في
14 نوفمبر 2019 المتعلق بضبط مهام رئيس البرنامج في إطار

القانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد
419 لسنة 2020 المؤرخ في 9 جويلية 2020،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى قرار وزير المالية المؤرخ في 13 نوفمبر 1992
المتعلق بتعيين أمري صرف مساعدين،

وعلى قرار وزير المالية المؤرخ في 18 مارس 2002 المتعلق
بتعيين أمري صرف مساعدين.

قررت ما يلي:

الفصل الأول - يعين المدير العام للديوانة، والمدير العام
للأداءات، والمدير العام للمحاسبة العمومية والاستخلاص أمري
صرف مساعدين لميزانية وزارة المالية.

وهم مكلفون بصفقتهم تلك بتعهد وتصفية المصاريف المرصودة
على اعتمادات ميزانية وزارة المالية وأموال المشاركة المفوضة
لهم لتغطية حاجيات المصالح الراجعة لهم بالنظر.

ويعتمد المدير العام والمدير العام المذكورون بالفقرة الأولى من هذا
الفصل لدى الأمين العام للخزينة للبلاد التونسية لدفع المصاريف
المنزلة بأموال المشاركة ولدى الأمين العام للمصاريف لدفع
المصاريف العمومية الأخرى.

الفصل 2 - يعين أمين المال العام للبلاد التونسية، والأمين
العام للمصاريف، ورئيس وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث
الجبائية، ومدير المؤسسات الكبرى، ومدير المؤسسات
المتوسطة، ومدير الحرس الديواني، وأمناء المال الجهويون،
ورؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات، والمديرين الجهويين
للديوانة أمري صرف مساعدين لميزانية وزارة المالية.

وهم مكلفون بصفقتهم تلك بتعهد وتصفية المصاريف المرصودة
على اعتمادات ميزانية وزارة المالية المفوضة لهم لتغطية حاجيات
المصالح الخارجية الراجعة لهم بالنظر.

يعتمد أمر الصرف المساعدون المذكورون بهذا الفصل لدى المحاسبين العموميين المكلفين بدفع المصاريف العمومية طبقا للجدول التالي:

المحاسبون المكلفون بدفع المصاريف العمومية	أمر الصرف المساعدون
قابض المجلس الجهوي بولاية تونس	- أمين المال العام للبلاد التونسية - الأمين العام للمصاريف - رئيس وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية - مدير المؤسسات الكبرى
قابض المجلس الجهوي بين عروس	- مدير الحرس الديواني - أمناء المال الجهويون
قابض المجلس الجهوي المختص ترايبا	- رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأراءات - المديرون الجهويون للديوانة - مدير المؤسسات المتوسطة

الفصل 3 - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار والمتعلقة بتعيين أمر صرف مساعدين لميزانية وزارة المالية.
الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 16 ماي 2022.

وزيرة المالية
سهام البوغديري نمصية

اطلعت عليه
رئيسة الحكومة
نجلاء بون رمضان